



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

يلقيه

المستشار قصي الضحاك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /٨٤/ المعنون:

"تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة"

السيد الرئيس،

أتوجه إليكم ولأعضاء المكتب، مجدداً، بالشكر على جهودكم. وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي إبداء بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

السيد الرئيس،

حَمَلَ ميثاق الأمم المتحدة بين طياته آمال شعوب الأمم المتحدة في إحلال السلام والأمن الدوليين، وتجنب البشيرة ويلات الحروب ومآسيها، وتكريس القانون الدولي وحقوق الإنسان والأمم. ومثل الميثاق بما يتضمنه من مبادئ جوهرية وأهداف نبيلة، وبما ينشئه من هيئات وآليات، حجر الزاوية التي يرتكز إليها بنيان القانون الدولي والعلاقات بين الدول.

ويصادف العام الحالي مرور سبعة عقود على توقيع ميثاق الأمم المتحدة الذي كانت بلادي سوريا إحدى الدول الموقعة عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥. وتتيح لنا هذه المناسبة الفرصة للنظر في مدى التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالميثاق وبمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لتلافي الثغرات وتصحيح مواطن الضعف والقصور، ذلك أن الممارسة على مدى العقود الماضية أبرزت الحاجة إلى المزيد من العمل الجاد والصادق لإعلاء مبادئ القانون الدولي وإصلاح بعض طرائق عمل الأمم المتحدة وتفعيل بعضها الآخر بما يمكن الأمم المتحدة من القيام بالدور المناط بها على نحو يكفل فعاليتها ومصداقيتها ونزاهتها.

السيد الرئيس،

تمثل الأوضاع المؤلمة التي تعيشها بعض دول المنطقة العربية، ومنها بلادي، ودول أخرى حول العالم، نتيجة مباشرة لغياب الالتزام من قبل بعض الدول النافذة وحلفائها بالقانون الدولي وبميثاق الأمم المتحدة والضوابط الناظمة للعلاقات الودية بين الدول. إذ عانت الكثير من دولنا وشعبنا، ولا تزال تعاني، من آثار تدخلات عسكرية أجنبية جرت خارج نطاق الشرعية الدولية وطالت دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. ولم تفض تلك التدخلات إلا إلى تدهور أوضاع الدول

المعنية وتهديد وحدتها وسلامتها الإقليمية والمساس بسيادتها وتقويض مؤسساتها وأعمدة استقرارها ونهب وتبديد ثرواتها وتراثها الثقافي وتدمير المكتسبات التنموية لشعبها علاوة عن الإضرار البالغ بالبيئة ومقومات الحياة. والنماذج قائمة أمامنا للأسف ولا تخفى عليكم.

ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وللأراضي العربية المحتلة الأخرى يشكل خرقاً فاضحاً لأحكام الميثاق والقانون الدولي ويلقي بظلاله القاتمة على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين في ظل دعم مطلق وانحياز معلن من دول نافذة لإسرائيل وعجز من المجتمع الدولي عن فرض الحل العادل لأزمة رافقت الأمم المتحدة منذ نشأتها ولا تزال مستمرة حتى الآن دون حل يلوح في الأفق جراء تعنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومواصلة انتهاكاتها للقانون الدولي وللميثاق، ورفضها لمتطلبات تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

ولسنوات أربع واصلت دولّ أعضاء في الأمم المتحدة، ولا تزال، انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وذلك عبر التدخل في الشؤون الداخلية السورية لتأجيج العنف والإرهاب وعرقلة مساعي الحل السياسي وإطالة أمد الأزمة وبث النعرات الدينية والطائفية والعرقية والأفكار التكفيرية الهمجية التي تقوم على رفض الآخر وإلغائه والتي لا تمت لأي دين ولا للإنسانية بصلة. لقد رأت هذه الدول في الإرهاب الأداة المناسبة لتحقيق أهدافها ومصالحها في بلادي، فبادرت إلى إرسال آلاف المقاتلين الإرهابيين والمرترقة الأجانب من شتى أنحاء العالم إلى سوريا لاستهداف الدولة السورية ومؤسساتها وبنائها التحتية وإلحاق جميع أنواع الشرور بالشعب السوري بكافة أطيافه وتعريضه لشتى أنواع المعاملة اللاإنسانية التي اعتقدنا أن البشرية تخلصت من نماذج منها منذ عقود طويلة. وبالرغم من كل ذلك لم نسمع من الأمم المتحدة صوتاً جماعياً يدعو حكومات الدول الداعمة للإرهاب للكف عن انتهاكاتها للميثاق وتهديدها للسلم والأمن الدوليين أو يطالب بمساءلة حكامها.

السيد الرئيس،

لا تزال دولّ أعضاء في الأمم المتحدة تواصل السعي لتطبيق قوانينها الوطنية خارج حدودها، كما تواصل فرض تدابير قسرية أحادية الجانب على شعوب دول أخرى، ومنها سوريا،

بما يؤثر سلباً على حياة المدنيين اليومية ويحد من قدرتهم على تأمين أبسط احتياجاتهم المعيشية كالغذاء والدواء ومستلزمات التدفئة المنزلية. لقد أكدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً عدم شرعية هذه التدابير ومخالفتها للقانون الدولي وطالبت بإلغائها بشكل فوري، إلا أن دعوات الأمم المتحدة ذهبت أدراج الرياح وأدارت الدول التي تفرض هذه التدابير ظهرها للمجتمع الدولي وللميثاق وصمّت آذانها عن صوت الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يجدد وفد بلادي الإعراب عن رفضه لسياسات الهيمنة والانتقائية والازدواجية في المعايير التي يتم انتهاجها من قبل دول نافذة في عدة مناحي. ويؤكد على التسوية السلمية للمنازعات وفقاً للميثاق. ويجدد الوفد السوري دعمه للمقترحات المقدمة من قبل حركة عدم الانحياز والاتحاد الروسي وبيلاروسيا.

ويأمل وفد بلادي أن تمثل الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة للتقييم والمراجعة وتلافي الثغرات وعيوب التطبيق وتكريس الالتزام بالميثاق بما يحقق أهداف "الأمم المتحدة" وليس أهداف "دول محددة".

وشكرا السيد الرئيس،